المنهجية التشاركية لإعداد مخطط للتنمية المحلية

(93)



لا تزال عملية التخطيط المحلي التشاركي حديثة لدى البلديات تزامنا مع تعميم النظام البلدي وتماشيا مع مسار اللامركزية. ولضمان نجاح العملية واستئناسا بالتجربة الرائدة لوزارة الإشراف في مرافقة البلديات المحدثة بدعم تقني من مكتب العمل الدولي، نسوق فيما يلي الخطوات التي تم اتباعها لإعداد المخطط التشاركي للتنمية المحلية لـ 90 بلدية

الإطار القانوني:

- دستور 2014 الفصلان 14 و34 الباب السابع،
- مجلة الجماعات المحلية 2018 الفصول: 4-29-106-106-136-234-238.
- مشـروع أمر حكومـي يتعلق بضبط النظام النموذجـي وآليات الديمقراطية التشـاركية في إعـداد مخططات التنمية المحلية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

مراجع أخرى:

Guide des élus pour l'élaboration du Plan de Développement Local Participatif

مراحل إعداد المخطط التشاركي للتنمية المحلية:

يتم إعداد المخطط التشاركي للتنمية المحلية على مراحل مترابطة، تتمثل فيما يلي:

1.1. المراحل التمهيدية:

تمكّن المراحلُ التحضيرية من تهيئة الظروف الملائمة لإنجاح مسار التخطيط المحلب والعمل على انخراط كافة الأطراف. وتتمثل بشكل أساسب فيما يلب:

تشكيل خلية لإعداد مخطط التنمية المحلب وإنشاء خلية للتواصل،

تعيين مسيّري الورشات والخبراء من خوب الكفاءة والحياد،

تنظيم لقاء تحسيسي لإطارات وأعوان البلدية،

إجراء يوم عمل مع مختلف الهياكل اللامركزية بالإضافة إلى السلط الجهوية والمحلية،

إجراء لقاء عمل مع منظمات المجتمع المدني،

إُعداد خطة اتصاليةً من طرف الخليّة بالتعاون مع كافة الهياكل ومنظمات المجتمع المدني،

الإعلام واستدعاء الهياكل اللامحورية واللامركزية وممثلي السلط المحلية والعمّد والمنظمات الفاعلة للمشاركة في الورشة،

توفير المقر الملائم للورشة وتنظيم المسائل اللوجستية مع التأكد من حسن تبليغ المواطنين.

2.1. التشخيص المحلب الشامل والورشات التشاركية:

1.2.1. التشخيص المحلب الشامل:

تتم عملية التشخيص من خلال منهجين متكاملين يتمثلان في الآتي:

- جمع البيانات النوعية: تمثل نتائج التشخيص التشاركي القائم على القراءة المشتركة لمختلف المتحخلين في المجال البلدي وممثلي مختلف القطاعات للواقع المحلي بمختلف عناصره، فهي تمكننا من فهم الانطباعات والانتظارات الأولية لأصحاب الشأن. ويتم التشخيص في مراحل مختلفة ويعتمد على وسائل فنية متنوعة. وتتأتى هذه المعطيات من ملاحظة المنطقة ومن تحخلات المشاركين في الورشات التشاركية.
- جمع البيانات الكمية: وتتمثل في المعطيات الكمية المتاحة من المصادر الرسمية كالبيانات الرسمية المتاحة لدى المعهد الوطني للإحصاء أو لدى مختلف الوزارات والإدارات الجهوية والسلط المحلية. ويتم إجراء لقاءات مع مختلف المتدخلين في المجال البلدي وجمع المعطيات القطاعية حسب أنموذج أعدّ للغرض. كما يتم عند الإمكان، بطلب من رئيس البلدية وبترخيص من المجلس الأعلى للإحصاء، القيام بإحصائيات محلية حول ظروف عيش المتساكنين وتشغيل الشباب مثلما تم بالنسبة إلى اللبديات المحدثة.



2.2.1. ورشات العمل التشاركية:

أ- الورشة البلدية:

تتمثل هذه المرحلة في تنشيط ورشة عمل تشاركية على مدى 3 أيام. وقد ينبني برنامج الورشة على تمارين تفاعلية تأخذ بعين الاعتبار تفاوت المعارف وتثمّن الاختلاف بين المشاركين وتهدف الى:

- بناء فهم شامل ومشترك للوضع العام بالمنطقة البلدية في مختلف المجالات.
- توعية مختلف المشاركين بالمزايا التنافسية والرهانات الرئيسية للمنطقة البلدية.

- وضع رؤية مشتركة للتنمية المحلية الشاملة وتحديد التوجهات الإستراتيجية وأهداف التنمية.
- اقتراح مشاريع تنموية والعمل معا حول معايير تحديد الأولّويات للمشاريع المهيكلة ومقاييس اختيار المناطق فيما يخص التدخل البلدي.

ويشمل الحضور كامل عناصر الفريق البلدي وكل المتدخلين في المجال البلدي وأصحاب الشأن. ويساهم كل المشاركين في جميع الأنشطة دون تمييز.

ب- ورشات المناطق/العمادات:

تقام في كل العمادات، بشكل يغطي جميع التراب البلدي، ورشات عمل تمتد على مدى نصف يوم، من أجل تسليط الضوء على المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على الظروف المعيشية للسكان. وتجمع هذه الورشات بين أعضاء المجلس البلدي وسكان المنطقة حيث يحدد فيها المتساكنون نقائص منطقتهم السكنية ويقترحون إجراءات ومشاريع لمعالجة مشاكلهم المحلية. ويتم خلالها ترتيب المقترحات حسب الأولوية وتحديد مقاييس الأولويات لمشاريع القرب من طرف المتساكنين. يراعى حضور الشباب والنساء والأشخاص خوب الإعاقة وكبار السن. كما يتم تعيين ممثلين عن المناطق من بين المشاركين للمراقبة والتواصل مع البلدية.

2. صياغة مخطط التنمية المحلية:

يمثل مخطط التنمية المحلية وثيقة مهمة للغاية وتتطلب صياغته مهارة فنية معينة تمكن صاحبها من التوفيق بين المعلومات المختلفة المتاحة وبلورتها بطريقة منهجية وبكل أمانة ومصداقية. تتم صياغة مخطط التنمية المحلي من طرف المرافقين بطريقة موجزة ومفهومة لدى العموم. ويرتكز المخطط على ثلاثة محاور أساسية:

- التشخيص الشامل للبلدية من خلال تحليل مختلف المعطيات التب تم جمعها خلال المراحل السابقة (التحليل الكمب والنوعب)،
- الإطار الإستراتيجي الذي يحدد الرؤية الشاملة والتوجهات والمحاور الإستراتيجية للتنمية المحلية للمنطقة البلدية،
- خطة العمل التي تنص على تحديد المشاريع البلدية والمشاريع القطاعية المقترحة للنهوض بالمنطقة.

3. تحديد المشاريع والمناطق ذات الأولوية والمصادقة على المخطط:

إثر الانتماء من تحديد قائمة المشاريع المقترحة ومشاركتها لتحيينها ومقارنتها بمختلف المشاريع المبرمجة والمتواصلة لجميع الهياكل المتحخلة في المجال البلدي. يقوم المجلس البلدي، بالتعاون مع أولي الاختصاص، بالتثبت من الجدوف الفنية والمالية للمشاريع الأولية وتبويبها حسب المجال والمتحخلين وتحديد المناطق والمشاريع ذات الأولوية حسب المعايير المتفق عليها في الورشات وباعتماد المنهجية المعدّة للغرض. وتأخذ هذه المعايير أساسا لها مقتضيات الفصل 106 من المجلة كالتنمية المستدامة والتمييز الإيجابي والعدالة الاجتماعية والتشغيل ومقاومة الفقر. كما يقوم المجلس بتوزيع الموارد المحالة لمشاريع القرب بناء على نفس المنهجية وتحديد التكلفة التقريبية والقابلية الأولية لإنجاز المشاريع المنتقاة لإعداد برنامج الاستثمار البلدي. ويتم بناء عليه تحيين مخطط التنمية المحلية وعرضه والمصادقة عليه.

4. توصيات عملية:

المعطيات المحلية الكمية هامة جدا لتشخيص الوضع الحالي ومعرفة نسق التطور على المستوى المحلي. ولا تفي المعطيات على مستوى المعتمديات بالغرض إذ من الممكن أن يكون التفاوت بين العمادات كبيرا جدا.

تفقد هذه المنهجية قيمتها إن تم إلغاء الورشات التشاركية وإن لم يتم احترام المعايير في تبويب المشاريع وتوزيع الموارد حسب طريقة محايدة.

لا بد من خطة إعلامية ناجحة وإرادة صادقة لنجاح المسار المقترح.